جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

دور المؤسسات الاصلاحية في مكافحة الجريمة وأهمية التكامل مع الجهود الاخرى

الدكتور احمد فوزي الصادي

الرياض

1414 هـ - 1994 م

دور المؤسسات الإصلاحية في مكافحة الجريمة وأهمية التكامل مع الجهود الأخرى

الدكتور أحمد فوزي الصادي(*)

المقدمة:

إذا كانت الجريمة تعبر عن ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار لها صفة العمومية والاستمرارية منذ أن وجد الإنسان على الأرض فإن الجهود المعنية بمكافحة الجريمة والوقاية منها لا يمكن أن تتوقف عند مكان أو زمان معين ولكن استمرار هذه الجهود يكتسب أهمية بالغة إزاء تفقد المجتمعات الحديثة، وتداخل العوامل المتعددة التي تدفع إلى السلوك الإجرامي وتهدد أمن واستقرار كافة المجتمعات على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبعيدا عن النظريات المتعددة التي تصدت إلى تفسير الجريمة والسلوك الإجرامي وما تمخضت عنه تلك النظريات من اتفاق أو اختلاف حول مسببات الجريمة ودوافعها وأساليب مواجهتها والتي نوقشت في العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية والتي سوف تستمر في فرض معطياتها أيضا على مناقشات كل المؤتمرات والندوات المستقبلية مقدمة ما يتفتق عنه الذهن الإنساني من رؤى وأساليب مستحدثة لمكافحة الجريمة والوقاية منها في ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية

(*) وكيل كلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.

والاقتصادية التي تطرأ على المجتمعات الإنسانية فإن كل ما ينتجه الفكر العلمي لا يمكن أن يبتعد عن الأخذ بمنهج تكامل كل الجهود المبذولة في مواجهة ومكافحة الجريمة والوقاية منها.

وإذا كانت الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة والوقاية منها متعددة، فإن نجاح هذه الأجهزة في تحقيق أهدافها يتوقف على مدى تكامل جهودها والتنسيق الأمثل فيما بينها الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الفاقد والبعد عن الازدواج والتكرار وتحقيق أفضل النتائج التي تسهم إسهاما فعالا في الحد من الجريمة والوقاية منها.

وإذا كانت المؤسسات الإصلاحية تعتبر من الأجهزة التي تلعب دورا لا يستهان به في مكافحة الجريمة والوقاية منها، فإن هذا البحث ينبغي أن يلقي الضوء على طبيعة هذه المؤسسات، وعلى - وهو الأهم - الدور الحقيقي الذي تقوم به في هذا المضمار، وكذلك أهمية تكافل جهودها مع جهود الأجهزة الأخرى، انطلاقا من مجموعة الحقائق العلمية المتصلة بهذا الدور إلى جانب مجموعة الخبرات الميدانية المستقاة من الواقع الامبريقي لهذه المؤسسات.

ولا شك في أن معالجة هذا الموضوع تحتاج إلى طرح أهم المقترحات التي تجعل من هذا الدور أكثر واقعية وأكثر ارتباطا بالمتغيرات الأساسية التي تحد من دور المؤسسات الاصلاحية في مكافحة الجريمة إضافة إلى المتغيرات التي تجعل عملية تنسيق الجهود أكثر ملاءمة لتحقيق الأداء الأكثر فاعلية من وجهة نظر الباحث وفي ضوء خبراته الأكاديمية والميدانية.

هذا، ويمكن مناقشة أبعاد هذا البحث على النحو التالي :

أولا :- المؤسسات الإصلاحية ودورها في مكافحة الجريمة.

ثانيا :- تكامل جهود المؤسسات الإصلاحية مع الجهود الأخرى المعنية بمكافحة الجريمة.

ثالثا :- نموذج مقترح لتحقيق التكامل والتنسيق بين الأجهزة المختلفة في مكافحة الجريمة.

أولا : المؤسسات الإصلاحية ودورها في مكافحة الجريمة

يثير مفهوم المؤسسات الإصلاحية مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلى الإجابة عليها لكي يقترب هذا المفهوم من الدقة العلمية المطلوبة. ولعل أهم هذه التساؤلات تدور حول ماذا نعنيه بالمؤسسات الاصلاحية؟

إذا حاولنا تعريف المؤسسات الإصلاحية بمفهومها العام يمكن أن نعرفها على أنها كافة المؤسسات التي تسهم بدور ما في عملية التنشئة الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي للمواطنين جميعاً وإعادة التأهيل الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية للجانحين والمعوقين والمنحرفين الذين اقترفوا جرائم تهدد أمن المجتمع واستقراره، وبهذا المفهوم العام تدخل الأسرة والمدرسة والمسجد ومراكز الشباب والأندية والمؤسسات الصحفية والإذاعة والتليفزيون والمسرح والمؤسسات العقابية (السجون) ومؤسسات رعاية الطفولة ومؤسسات رعاية

الأحداث الجانحين وجمعيات رعاية الأسرة وأجهزة الشرطة والوقاية من الجريمة وجمعيات الدفاع الاجتماعي ورعاية النزلاء وأجهزة الرعاية اللاحقة إلى غير ذلك من المؤسسات المتصلة اتصالاً وثيقاً بالتنشئة الإجتماعية أو إعادة التنشئة الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي إلى دائرة المؤسسات الإصلاحية.

أما إذا حاولنا تعريف المؤسسات الإصلاحية بمفهومها الخاص المرتبط بميدان الجريمة والجناح فإن مفهوم المؤسسات الإصلاحية يتحدد في مؤسسات رعاية الأحداث الجانحين والمؤسسات العقابية (السجون بكافة أشكالها) باعتبارها مؤسسات تلعب دورين متكاملين ومتفاعلين هما دورا الإصلاح والردع وبهذا المفهوم تصبح الأجهزة الأخرى مؤسسات اجتماعية تبذل جهوداً لها أهميتها أيضاً في مجال الإصلاح والوقاية من الجريمة وتتكامل جهودها في نفس الوقت مع مؤسسات رعاية الأحداث الجانحين والمؤسسات العقابية.

إلا أن الندوات العلمية والمؤتمرات ذات المستوى المتقدم والمتلاحقة على مر السنوات الماضية وحتى وقتنا الحاضر التي أقامها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض وما دار فيها من مناقشات علمية وميدانية على مستوى عال من التجريد والواقعية قد أثمرت في تحديد المفاهيم حول المسميات تحديدا يتسم بالوضوح بحيث لا يختلط الأمر على الباحثين في مجالات الدفاع الاجتماعي على النحو التالي:

١ ـ المؤسسات الإصلاحية ويقصد بها المؤسسات الاجتماعية التي تهدف إلى رعاية الأحداث بصفة عامة ورعاية الأحداث

الجانحين بصفة خاصة على اختلاف مسمياتها وأشكالها حتى ولو تضمنت بعض المؤسسات التي تجمع بين السياسة الإصلاحية والسياسة العقابية كدور الملاحظة ودور الإيداع.

٢ - المؤسسات العقابية وهي تلك المؤسسات التي تقوم بتنفيذ السياسة العقابية إلى جانب السياسة الإصلاحية لمقترفي الجرائم من الكبار وهي السجون بكافة أشكالها (المغلقة أو المفتوحة أو شبه المفتوحة).

٣ - المؤسسات الوطنية والاجتماعية التي تبذل جهودا هامة في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها كأجهزة الشرطة وأجهزة الرعاية اللاحقة وجمعيات الدفاع الاجتماعي وجمعيات رعاية النزلاء والمفرج عنهم وأسرهم وأجهزة الإعلام والثقافة والتعليم والمؤسسات الدينية إلى غير ذلك من المؤسسات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن مناقشة دور المؤسسات الإصلاحية في مكافحة الجريمة والوقاية منها بقدر من الإيجاز على النحو التالي:

أ - المؤسسات الإصلاحية للأحداث الجانحين:

١ - لا يختلف المصلحون والعلماء على أن جناح الأحداث يمثل ظاهرة اجتماعية وإن معاملة الحدث باعتباره مجرماً يستحق العقاب والردع شأنه في ذلك شأن الكبار قد يؤدي إلى تعرضهم لمجموعة من العمليات النفسية التي تزيد من قلقهم واضطرابهم النفسي

الأمر الذي قد يجعل منهم شخصيات حاقدة على المجتمع وتحاول الانتقام منه من خلال ارتكاب العديد من الجرائم. ولذلك فإن توفير المؤسسات الإصلاحية التي تقدم الرعاية المتكاملة للأحداث تعتبر بمثابة إجراء علاجي ووقائي هام يسهم في مكافحة الجريمة والحد منها.

٢ ـ تتعدد وتتنوع أشكال وأغراض المؤسسات الإصلاحية المنوطة برعاية الأحداث الأسوياء أو المعرضين للجناح أو الجانحين الأمر الذي يسهم في الحد من الجريمة والوقاية منها وهذا بالتالي يسهم في مكافحة الجريمة حيث تهيىء بيئة المؤسسة المناخ الملائم للوقاية والعلاج والتأهيل من حيث توافر البرامج التي تساعد على التنشئة الاجتماعية السليمة أو إعادة تكيف الحدث الجانح مع المجتمع بشرط أن تنظم بيئة المؤسسة تنظيماً يسمح للحدث بخبرات تبين له أن فكرته عن العالم وعن المجتمع مشبعة بالخطأ وأن المجتمع على استعداد لتقبله ومساعدته على أن يساعد نفسه.

٣ ـ تهدف دور الملاحظة إلى توفير مكان صالح لإيواء الحدث رهن المحاكمة وملاحظة سلوكه وعاداته والعلامات المرضية الجسمية والنفسية والأخلاقية والكشف عن قدراته وسماته الشخصية مع بحث البيئة الاجتماعية للحدث والعوامل المتداخلة التي أدت إلى انحرافه. وبذلك تتيح هذه الدور عدم تعرض الحدث للتوترات النفسية التي تعتريه إذا ما أودع في أقسام الشرطة وتصبح بمثابة الواقي للحدث من مخالطة مرتكبي الجرائم من

الكبـار وفي ذلك حمـاية للحـدث من أن يلتقط من الكبـار بعض أساليب ابتكار الجريمة، ويعتـبر هذا الـدور من أهم الأدوار التي تسهم في مكافحة الجريمة والحد منها.

٤ - إن نـظام المراقبـة الاجتماعيـة للأحـداث الجانحـين مـا هـو إلا أسلوب عـلاجي بمقتضاه يبقى الحـدث في بيئته الـطبيعيـة تحت رعاية وملاحظة المراقب الاجتماعي وأن الخـدمات التي يـوفرهـا هـذا النظام تسهم في تشغيـل العاملين منهم في أنسب المهن لهم وبـالتالي رفـع المستـوى المـادي إضـافـة إلى حمـايـة الحـدث من المحرضين وقرناء السوء مع توفير العنـاية الـطبية للحـدث وذويه ومعـاونة الحـدث وذويه عـلى حل مشـاكلهم المختلفـة وإصـلاح بيئتهم الاجتماعية وكذلك الإشراف على تعليم الحـدث وتنظيم أوقات فراغـه وكل ذلـك في حد ذاتـه من العوامـل المساعـدة في مكافحة الجريمة.

٥ - تقوم دور التربية الاجتماعية للبنين والبنات بتوفير أسباب الرعاية الكاملة للأيتام بحيث تكون هذه الدور أقـرب ما يمكن من بيت الأسـرة الطبيعيـة، أما دور التـربية النمـوذجية فتهـدف إلى تهيئة وسائل الـرعايـة المختلفة من خـريجي دور التربيـة الاجتماعيـة، وتقـوم مؤسسات رعـايـة الأطفـال المشلولـين بتقـديم الـرعـايـة الاجتماعية والصحية والنفسية المناسبة لـلأطفال المشلولـين ومن في حكمهم من المصـابين بعـاهات خلقيـة أو مرضيـة لتنميـة مـا لـديهم من قدرات وإعـدادهم والعمل عـلى تكيفهم اجتمـاعيـاً ونفسياً مع المجتمع ويلاحظ أن هذه الدور بهذه الرعاية المتكاملة

تسهم في تنشئة الأحداث التنشئة الاجتماعية السليمة بالأسلوب الذي يقيهم من الوقوع في دائرة الانحراف والجريمة وبالتالي فإنها بهذا الدور تسهم في مكافحة الجريمة والحد منها.

السجون كمؤسسات إصلاحية ودورها في مكافحة الجريمة

إذا كانت السجون بمفهومها الحديث تعد من المؤسسات الاجتماعية والإصلاحية حيث توفر المناخ الملائم لتنفيذ السياسة العقابية (العقوبات السالبة للحرية المتصلة بجرائم الكبار) من ناحية، وتنفيذ السياسة الإصلاحية (إعادة التأهيل الاجتماعي والنفسي) للنزلاء من ناحية أخرى، فانها بذلك الدورين المتكاملين تقدم جهودا ملموسة للوقاية من الجريمة والحد منها.

ولا يمكن للسجون كمؤسسات إصلاحية أن تؤدي هذا الدور المزدوج ما لم تتكامل الجهود داخل السجن وخارجه من حيث تكامل جهود العاملين داخل السجون على اختلاف تخصصاتهم العلمية من ناحية (العمل كفريق) وتكامل الجهود المبذولة داخل السجن وخارج السجن من ناحية أخرى.

فالمعاملة الإنسانية لنزلاء السجون وتوفير إمكانيات تحقيق قواعد الحد الأدنى لرعاية النزلاء ودراسة الأسباب التي دفعت النزلاء إلى ارتكاب الجريمة وتحديدها وتشخيصها ووضع الخطط العلاجية الملائمة لمواجهتها في المجتمع وتوفير التدريب المهني الملائم للنزلاء في إطار متطلبات سوق العمل في المجتمع الخارجي والتعامل مع النزيل

باعتباره مريضا دفعته ظروف اجتماعية ونفسية ما إلى ارتكاب الجريمة وأنه بمقدوره أن يعود عضواً فعالاً يسهم في خدمة المجتمع وتحقيق أمنه. كل ذلك يؤدي بالضرورة إلى إعادة التنشئة الاجتماعية للنزلاء ويزيد من فرص توافقهم الإيجابي مع المجتمع وعدم العودة إلى ارتكاب الجرائم الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الجريمة والوقاية منها.

إن تكامل جهود الرعاية للنزلاء داخل السجن وخارجه يعتبر بمثابة الدرع الواقي من أن تتحول السجون في بعض الأحيان إلى أماكن لتفريخ الجريمة أو أن تصبح السجون مجتمعات ذات ثقافة خاصة تعمل على تعظيم الجريمة وانتشارها بدلا من أن تسهم في الحد من الجريمة والوقاية منها وعدم العود إليها.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد إسهامات السجون كمؤسسات إصلاحية في الحد من العود إلى الجريمة في الآتي:

١ ـ تعتبر السجون بكافة صورها وفي إطار توفير قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء الوسيلة الفعالة لتحقيق عناصر الردع الخاص والردع العام باعتبارها البعد المكاني الذي في إطاره يتم تنفيذ العقوبات السالبة للحرية والتي تقلل من احتمالات قيام آخرين في المجتمع من الوقوع في دائرة الجريمة والانحراف، وتؤدي أيضا إلى عدم تفكير الجاني في نفسه في العود إلى ارتكاب الجريمة بعد خروجه من السجن.

٢ ـ تسهم السجون (كمؤسسات إصلاحية) في إبعاد الجاني مؤقتا عن حظيرة المجتمع وبذلك تتم وقاية المجتمع من قيام الجاني

بـارتكاب جـرائم أخرى خـلال فترة حبسـه أو سجنـه وإتـاحـة الفرصة لإعادة التأهيل الاجتماعي له داخل السجن.

٣ ـ بـذل الجهود والمحـاولات لإصلاح وعـلاج الجاني وإعـادة تأهيله وتنشئته وتكوينه بحيث يصبح عنصرا فعالا في المجتمع.

٤ ـ تقديم خدمات الرعاية المؤسسية والرعاية اللاحقة للنزيل وأسرته خلال فترة السجن وبعد الإفراج بحيث نقلل من فـرص عودتـه إلى الجـريمـة أو وقـوع أحـد أفـراد أسـرتـه في دائـرة الجـريمـة والانحراف.

٥ ـ التأكيد على الكرامـة الإنسانيـة للجاني التي تشعـره بأن المجتمـع يتقبله مـرة أخرى وبمقـدوره أن يصبح عضـوا منتجا في المجتمـع الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الجريمة والوقاية منها.

ثانيا: تكامل دور المؤسسات الإصلاحية مع الجهـود الأخرى المعنية بمكافحة الجريمة

إن الجهود المبذولـة في مكافحـة الجريمـة لا يمكن أن تؤدي دورها بنجـاح مـا لم تتكـامـل هـذه الجهـود مـع بعضهـا البعض وتسعى إلى التنسيق فيما بينها، ذلك أن الجهود المتناثرة تؤدي إلى تكلفـة اقتصاديـة مرتفعة فضلا عن تأثرها باجتهادات فردية قد تحقق قدرا من المسـاهمة في مكافحة الجـريمة ولكنهـا تبتعد في كثـير من الأحيان عن الأسـاليب العلمية المتكاملة في إطار خطة محكمـة إلى حد كبـير لمكافحـة الجريمـة والوقاية منها.

وعلى ذلك فإن دور المؤسسات الإصلاحية يمكن أن يتكامل مع الجهود الأخرى في مكافحة الجريمة من خلال :

١ ـ اعتبار الأسرة هي مؤسسة الإصلاح الأولى فهي التي تلعب الدور الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية ويقع عليها العبء الأكبر في إكساب الانسان خصائص المواطنة الصالحة والسمات الاجتماعية والخلقية والدينية المرغوب فيها. فهي بذلك تعتبر خط الدفاع الأول في حماية عضو الأسرة من الوقوع في دائرة الانحراف والجريمة، ويأتي دور المؤسسات الإصلاحية في تلقف الحدث الذي يعاني من التفكك الأسري أو الذي دفعته الظروف الأسرية القاسية إلى دائرة الانحراف.

٢ ـ تتكامل جهود المؤسسات الإصلاحية مع جهود المدرسة في استكمال دور الأسرة في التنشئة الإجتماعية للنشء. وعلى ذلك فإن جهود المدرسة في التربية الإجتماعية والنفسية والصحية وتوفير أوجه الرعاية والخدمات التي تشبع احتياجات التلاميذ الأساسية تلعب دورا هاما في الإعداد التربوي والخلقي والديني للتلاميذ الأمر الذي يؤدي إلى تكوين جيل يحافظ على قيم ومعايير المجتمع ويبتعد عن دائرة الجريمة والانحراف.

٣ ـ تتكامل جهود المؤسسات الإصلاحية مع جهود أجهزة الرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين، ذلك أن الرعاية المؤسسية داخل المؤسسات الإصلاحية تسعى إلى إعادة تأهيل الحدث الجانح نفسيا واجتماعيا وخلقيا بحيث يكون أقدر على التوافق مع المجتمع ولا تؤتي هذه العملية ثمارها المرجوة ما لم يتم توفير

إشراف إيجابي وفعال على الحدث الجانح بعد الإفراج عنه، ويؤدي تكامل هذه الجهود إلى تحقيق انتقال سليم من المؤسسة الإصلاحية إلى المجتمع، وإذا فشل الحدث كليا أو جزئيا في تحقيق توافقه مع المجتمع فقد يؤدي ذلك إلى أهمية إعادته إلى المؤسسة الإصلاحية مرة أخرى لحمايته من العود إلى السلوك المنحرف والتي تتم بتقرير من إخصائي الرعاية اللاحقة وموافقة من المؤسسة الإصلاحية التي كان الحدث مودعا بها من قبل. بالاضافة إلى حكم صادر من محكمة الأحداث. ومن خلال هذا التكامل المستمر بين جهود المؤسسة الإصلاحية وجهود جهاز الرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين يمكن الحد من الجريمة والوقاية منها.

٤ ـ توفر المؤسسات الإصلاحية الفرصة للدراسة العلمية الميدانية للتعرف على الأسباب الحقيقية للجناح من واقع نتائج البحوث التي تطبق على الأحداث الجانحين والتي تعرف ببحوث Action Reseatch والتي يمكن من خلال نتائجها استفادة الأجهزة الأخرى كأجهزة الشرطة ومؤسسات الرعاية اللاحقة ومؤسسات التعليم ومراكز رعاية الشباب في تقنين جهودهم المتصلة بمكافحة الجريمة والوقاية منها.

٥ ـ تتكامل جهود المؤسسات الإصلاحية مع جهود أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية الحكومية والأهلية حيث يتم تحويل أسر الأحداث الجانحين إلى تلك المؤسسات للاستفادة من خدمتها المتصلة بتحقيق الاستقرار الأسري وبذلك تسهم المؤسسات

الإصلاحية من خلال تكامل جهودها مع هذه الأجهزة في تغيير البيئة الاجتماعية المتصدعة إلى بيئة اجتماعية أكثر تماسكا بحيث يجد الحدث الجانح بعد الإفراج عنه المناخ الملائم لحياة طبيعية في أسرته الأمر الذي يؤدي إلى توافقه مع بيئته الاجتماعية فيبتعد بذلك عن دائرة الجريمة والانحراف.

٦ - إن جهود المؤسسات الإصلاحية ترتكز أساسا على إسهامات المؤسسات الدينية والاجتماعية ومؤسسات العلاج النفسي وخدمات رعاية الشباب وخدمات المؤسسات التعليمية والترويحية في الإعداد المتكامل للتأهيل الاجتماعي للأحداث الجانحين، وهذا التكامل في الخدمات والرعاية للأحداث داخل المؤسسات الإصلاحية يؤثر تأثيرا إيجابيا في مكافحة الجريمة والوقاية منها.

٧ - تتكامل جهود المؤسسات الإصلاحية (السجون) مع جهود وزارة العدل ووزارة الداخلية وأجهزة الرعاية اللاحقة ووزارة الشؤون الإجتماعية بمؤسساتها الحكومية والأهلية وأجهزة وزارة التربية والتعليم في تقديم كافة ألوان الرعاية المشبعة لاحتياجات النزيل داخل السجن وخارجه وكذلك لاحتياجات أسرته أثناء السجن وبعد الإفراج إضافة إلى تقبله كعضو منتج في المجتمع حيث أن عدم تقبله من قبل المجتمع بعد الإفراج يزيد من احتمالات العود إلى ارتكاب الجريمة.

ثالثاً : نموذج مقترح لتحقيق تكامل دور المؤسسات الإصلاحية مع الجهود الأخرى في مكافحة الجريمة

من الملاحظ كثرة تعدد الأجهزة التي تعمل في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها. فهناك أجهزة وزارة الداخلية وما تقوم به من جهود مضنية في مكافحة الجريمة، وهناك أجهزة وزارة العدل وأجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية وأجهزة التربية والتعليم ورعاية الشباب. وبالاضافة إلى ذلك توجد الجمعيات الأهلية والتي تعددت مسمياتها وتشابكت أغراضها مثل جمعيات رعاية المسجونين وأسرهم وأجهزة الرعاية اللاحقة وجمعيات الدفاع الاجتماعي وجمعيات الوقاية من الجريمة ومكاتب الأحداث الجانحين وجمعيات رعاية أسر النزلاء بالإضافة إلى ما استحدث.في بعض البلاد من جمعيات لرعاية أطفال السجينات الذين لا عائل لهم غير الأم السجينة.

وبهذا التعدد وفي غيبة التخطيط والتنسيق بين جهود هذه الأجهزة أصبحت تلك الجهود المبعثرة لها فعاليتها في حالات قليلة. ولا تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها في أغلب الحالات. حيث تستأثر بعض الحالات بالرعاية الكاملة ولا تلقى أكثر الحالات الرعاية المخططة والمشبعة لاحتياجاتها ولا يصل لبعض الحالات إلا أقل القليل من هذه الجهود فضلا عن أن تلك الجهود المتناثرة وغير المترابطة ترابطا عضويا وعلميا وعمليا يؤدي إلى ما يلي :

١ ـ تضارب بعض الجهود مع بعضها البعض الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستفادة الكاملة من الرعاية المتكاملة لبعض الحالات.

٢ ـ ازدواج الخدمة وتكرارها للحالة الواحدة عن طريق أكثر من جهاز من الأجهزة المعنية.

٣ ـ استئثار بعض الحالات بالخدمات المتكاملة وعدم حصول بعض الحالات على الحد الأدنى من هذه الخدمات.

٤ ـ استئثار بعض المناطق بمجموعة من الخدمات المتكاملة مع حرمان مناطق أخرى من فرص الحصول على هذه الخدمات.

٥ ـ افتقار هذه الجهود إلى التخطيط العلمي السليم الذي يؤدي إلى تحقيق الفعالية في الوقاية من الجريمة والحد منها.

وفي ضوء الأبعاد السابقة يقترح الباحث ما يلي :

إنشاء جهاز تنسيقي يطلق عليه (اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعي والوقاية من الجريمة يتبع رئاسة مجلس الوزراء مباشرة ويضم ممثلين عن الوزارات المعنية وممثلين عن الهيئات الأهلية العاملة في هذا الميدان) وتكون مهمته كالتالي :

١ ـ رسم السياسة العامة للدفاع الاجتماعي والوقاية من الجريمة.

٢ ـ تحقيق التنسيق والتكامل بين جهود كافة الأجهزة العاملة في هذا الميدان حكومية كانت أم أهلية ويمكن الأخذ في هذا المضمار بنموذجين مقترحين هما :

أ ـ نموذج امتداد السلم (الارتفاع بالحد الأدنى لخدمات الرعاية).

ب ـ نموذج الأعمدة المتوازية (سد الثغرات بإيجاد ألوان من الرعاية لا تقدمها المؤسسات القائمة).

٣ ـ عقد المؤتمرات والندوات على المستوى القومي المتصلة بمكافحة الجريمة والوقاية منها.

٤ ـ اقتراح الدورات التدريبية للعاملين في أجهزة الدفاع الاجتماعي والوقاية من الجريمة.

٥ ـ المشاركة في المؤتمرات العربية والدولية فيما يتعلق بمجال مكافحة الجريمة والحد منها.

٦ ـ تتبع التوصيات والمقترحات المتمخضة عن المؤتمرات والندوات وتحويل أهمها إلى إجراءات تنفيذية مع متابعة التنفيذ.

٧ ـ يكون لهذه اللجنة فروع في المحافظات أو المناطق الجغرافية المختلفة داخل الوطن الواحد.